International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance
Vol. 4 No. 2 (2023) 1-20
E-ISSN: 2716-6856
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

تقييم مدى قيام مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤوليته تجاه المصارف الإسلامية في مملكة البحرين

Assessing the External Sharia Audit Office's Fulfillment of its Responsibilities towards Islamic Banks in the Kingdom of Bahrain

AbduNasir Umar All Mahmud
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF)
International Islamic University Malaysia
aalmahmood@khcbonline.com

Habeebullah Zakariyah
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IIiBF)
International Islamic University Malaysia
habzak@iium.edu.my

الملخص

يَلزم المصارف الإسلامية لممارسة الصيرفة المالية الإسلامية في مملكة البحرين تعيين هيئة للرقابة الشرعية لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة من أصحاب الاختصاص في الشريعة والفقه الإسلامي والمعاملات المصرفية الإسلامية وإدارة للتدقيق الشرعي الداخلي وإدارة للتنسيق والتنفيذ الشرعي تابعتان للهيئة الشرعية، كما ويُلزم مصرف البحرين المركزي المصارف الإسلامية تعيين مدقق خارجي وإدارة للتدقيق الداخلي وهو ما يشكل تحدي وعبئ مالي ورقابي على المصارف الإسلامية، وفي عام 2019 أصدر مصرف البحرين المركزي قراراً يُلزم جميع المصارف الإسلامية تعيين مكتب للتدقيق الشرعي الخارجي لإبداء رأياً محايداً عن امتثال المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية والحوكمة الشرعية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما شكل تحدياً جديداً لمكاتب التدقيق الخارجية التي قد تواجه كثير من التحديات في أداء مسؤوليتها بشكل فعال وفعَّال في إيجاد أداة للقياس في ممارسة وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي للوصول إلى تفسيرات مقبولة لدى المصارف الإسلامية حول الامتثال لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. يهدف الباحث من خلال البحث إلى استكشاف دور ومسؤوليات مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في مدى قيامه بالدور المهم تجاه المسؤولية الأساسية التي من أجلها تم إلزام جميع المصارف الإسلامية في مملكة البحرين في سنة 2019 والتعرف على أهمية عمله كجهة خارجية محايدة في الحفاظ على نزاهة وامتثال المصارف الإسلامية لمبادئ وأحكام الشريعة لكسب ثقة العملاء وأصحاب المصلحة

والجهات الرقابية والإشرافية. اعتمد الباحث في البحث على المنهج النوعي وتحليل ومناقشة المقابلات التي استخدمت كأداة من أدوات البحث المتعلقة بمدى قيام مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤولياته تجاه المصارف الإسلامية توصل الباحث إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات والتي من أهمها؛ أنه يجب على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ممارسة مسؤولياتها حول التأكيد على التزام المصارف الإسلامية بفحص التزمها بالمعايير الشرعية وفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية ، وتطبيق الحوكمة الشرعية والقوانين واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية ، من خلال معيار الضبط رقم (6) المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الشرعي ، مسؤولية مكتب التدقيق ، التدقيق الشرعي الخارجي.

Abstract:

To practice Islamic financial banking in the Kingdom of Bahrain, Islamic banks are required to appoint a Sharia Supervisory Board consisting of not less than three specialists in Shariah, Islamic jurisprudence, Islamic banking transactions, as well as a department for internal Sharia audit, and another for Sharia coordination and implementation affiliated to the Sharia board. The Central Bank of Bahrain requires Islamic banks to appoint an external auditor and to have an internal audit department, which is a financial and regulatory challenge to Islamic banks. In 2019, the Central Bank of Bahrain issued a resolution requiring all Islamic banks to appoint an external Sharia audit office to provide an objective opinion on Islamic banks' compliance with Sharia standards and governance, as well as the principles and provisions of Islamic Shariah. External audit offices may face many challenges in playing their roles effectively and efficiently and establishing a tool to evaluate the practice of the external Shariah audit to give interpretations acceptable to Islamic banks regarding compliance with the principles and provisions of Islamic Shariah. The researcher aims to explore the roles and responsibilities of the external Sharia audit offices towards Islamic banks in the Kingdom of Bahrain and the extent to which they comply with the resolution issued by the Central Bank of Bahrain in 2019 and to identify the importance of the work of audit offices as neutral external bodies in maintaining the integrity of Islamic banks and complying with the principles and provisions of Shariah to gain the trust of customers, stakeholders, and regulatory and supervisory authorities. The researcher has adopted the qualitative approach, as well as analyzing and discussing the interviews that were used as one of the research tools related to the extent to which the external Sharia audit offices assume their responsibilities towards Islamic banks. The researcher's most important findings and recommendations include that the external Shariah audit offices must assume their responsibilities regarding assuring that Islamic banks comply with Sharia standards, fatwas, and resolutions of the Sharia Board, as well as Sharia governance, laws, and regulations issued by the supervisory authorities, by auditing standard No. (6) approved by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI).

Keywords: *Sharia audit, roles of audit offices, external Sharia audit*

مقدمة:

تعد المصارف الإسلامية من الكيانات الحيوية في النظام المصرفي العالمي، حيث تسعى لتلبية احتياجات المجتمعات المسلمة والمقيمة في الدول العربية والإسلامية والخليجية والتي تعمل وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واستجابة لهذه الخدمات المصرفية الإسلامية المتزايدة والتي تكتسب يوماً بعد يوم قبولا في جميع أنحاء العالم أصبحت هذه المصارف تواجه ضغوطاً للالتزام بمعايير شرعية صارمة في عملياتها وأنشطتها المصرفية، وللتحقق من التزامها بالمعايير الشرعية يتم التحقق من عملياتها المالية وتقييمها عن طريق مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي والذي بدوره يفترض أن يلعب دوراً حيوياً ومهماً في الرقابة والتدقيق على ممارسات المصارف الإسلامية لضمان الامتثال للمعايير الشرعية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما ويفترض أن هناك تحديات معنية تواجه مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في ممارسة مسؤوليتها تجاه المصارف الإسلامية مثل التوافق بين المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية والدولية.(جدي 2020) (البنك المركزي الكويتي، 2016)

لذا تتمحور مشكلة بحث هذا الموضوع فيما تتعرض له المصارف الإسلامية لمجموعة متنوعة من المخاطر والتحديات التي تشكل تهديداً لسمعتها واستقرارها (عطية 2015) ومن أجل ضمان استقامة المصارف الإسلامية وامتثالها للمعايير الشرعية والمحاسبية والذي يتعين على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي أن يلعب دوراً مهماً ومميزاً في تقييم العمليات المالية المصرفية التي تقوم بها هذه المصارف. (**Muzammil, 2020**) ومع ذلك، قد تواجه هذه المكاتب كثير من التحديات في أداء مسؤوليتها بشكل فعال وفعَّال في إيجاد أداة للقياس في ممارسة وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي للوصول إلى تفسيرات مقبولة لدى المصارف الإسلامية حول الامتثال لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما يجعل من الصعب مقارنة أداء المصارف الإسلامية المختلفة وتحديد أفضل الممارسات في هذه الصناعة.(مشعل 2020) كما أن نقص الخبراء الشرعيين المدربين والمؤهلين في مجال التدقيق الشرعي الخارجي يمثل تحدياً آخر ، فد يكون العثور على مدققين شرعيين خارجيين مؤهلين وذوي خبرة أمراً صعباً ، حيث أن مجال الصيرفة الإسلامية مازال جديداً ونسبياً من حيث التخصص . الأمر الذي يمكن أن يؤثر في غياب وجود إطار واضح ومتسق للتدقيق الشرعي الخارجي يمكن الاعتراف به كمعيار للتدقيق الشرعي الخارجي.(الشامري ، 2018) وبالتالي فإن عدم وجود هيئة تنظيمية دولية أو إقليمية معترف بها للمدققين الشرعيين الخارجيين يجعل من الصعب ضمان جودة نوعية يمكن من خلالها محاسبة مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي عن أي أخطاء أو تناقضات في تقييماتهم .(عطية 2017) كما يجب أن يكون المدقق الشرعي الخارجي مستقلاً وموضوعياً في تقييماته ، ويجب ألا يكون لديهم أي تضارب في المصالح بحيث

لا يضر بقدرتهم على تقديم تقييم غير متحيز للخدمات والعمليات والمنتجات التي يقدمها للعملاء ، وهذا يشمل عدم وجود أي علاقات مالية أو تجارية من قبل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي والبنك أو إداراته والمسئولين القائمين عليه . (الجيلالي ، 2019)

لذا فإن أهمية هذا البحث تكمن في فهم مدى قيام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤوليتها تجاه ممارسات المصارف الإسلامية ضرورية لعدة أسباب؛ منها تنمو المصارف الإسلامية بشكل مطرد وتلعب دوراً كبيراً وملموساً في تنمية الاقتصاد المحلي والإقليمي والدولي في تمويل المشاريع الحيوية مع الحكومات المحلية والإقليمية والدولية، ومن المهم أن تكون هذه المصارف مستدامة وملتزمة بمعايير الشريعة الإسلامية للحفاظ على الثقة والشفافية في النظام المصرفي المالي الإسلامي.(الصبيحات ،2018) وتساهم مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في ضمان الامتثال المالي والشرعي للمصارف الإسلامية بقيامها بتقييم الاجراءات المصرفية والمالية المتبعة وفحص صحة العمليات التي تنفذها المصارف وفقاً للمعايير الشرعية وهذا سوف يساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في قطاع المصارف الإسلامية وبالتالي يحمي المستثمرين والمتعاملين والمساهمين من مخاطر عدم الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.(إيمان 2020)

يساعد هذا البحث في تحديد التحديات التي قد تواجه مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في أداء مهمتها بشكل فعال. ففهم هذه التحديات يمكن أن يساهم في تحسين وتطوير العمليات والإجراءات المتبعة في مكاتب التدقيق لتحقيق أعلى مستويات الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية. كما يمكن أن يساهم هذا البحث في تطوير الإجراءات التنظيمية والقانونية في إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة تراقب أداء هذه المكاتب للتدقيق الشرعي الخارجي بشكل من المسؤولية والمهنية والمهارات الفنية والشرعية أسوة بمكاتب التدقيق الخارجي، وتطوير برامج التعليم والتدريب في مجال التدقيق الشرعي الخارجي ، وتزويد مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي والمدققين الشرعيين الخارجيين وأصحاب العلاقة بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة هذه التحديات والصعوبات بفعالية لضمان تقييم مدى كفاءة ومسؤولية مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في القيام بمهامها وفق ما هو مطلوب منها لإبداء الرأي حول امتثال المصارف الإسلامية لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فبحث هذا الموضوع بمدى قيام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤوليتها تجاه ممارسات المصارف الإسلامية يعتبر أمراً ذا أهمية كبيرة لضمان استقامة ونمو قطاع المصارف الإسلامية والحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية في أعمالها المصرفية، وذلك من خلال تحسين دور مكاتب التدقيق في رقابة وتدقيق المصارف الإسلامية، وبالتالي يمكن أن يسهم هذا البحث في تعزيز الثقة في المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية ملتزمة

بالقوانين والمعايير الشرعية وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك فإن فهم مدى قيام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤولياتها تجاه ممارسات المصارف الإسلامية يمكن أن يسهم في تعزيز التعاون والتفاهم بين المكاتب والمصارف الإسلامية كما ويمكن أن تقدم هذه المكاتب توصيات قيمة وتوجيهات للمصارف الإسلامية لتحسين أداءها وممارساتها المالية والمصرفية بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات القوانين والأنظمة المحلية والإقليمية والدولية.

فالتدقيق عملية نظامية ومنهجية مهنية تهدف إلى جمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي ، تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، لتحديد مدى التطابق والتوافق بين النتائج والمعايير المقررة بحيث يتم تبليغ الأطراف ذات العلاقة المعنية بنتائج التدقيق (الدهرواي ، سرايا ، 2001) . بالإضافة إلى تقييم عمليات ومنتجات البنك ، فإن المدقق الشرعي الخارجي أيضاً مطالب بتقديم المشورة والتوصيات لإدارة البنك حول كيفية تحسين وتطوير امتثالها لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية . وقد يتعدى ذلك أيضا إلى تقييم القائمين على البنك من الموظفين والمسؤولين بما يعزز فهم ومعرفة الامتثال لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من حاجته للتدريب والتطوير من الناحية الشرعية على جميع مستويات البنك للتأكد من أنهم على دراية بالتزامات البنك بموجب قرارات وفتاوى الهيئة والمعايير الصادرة من الأيوفي .

يهدف الباحث في هذا البحث التعرف على مدى قيام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤولياتها أما المصارف الإسلامية والجهات الرقابية ومفهومها وطبيعتها وعلاقتها تجاه تقييم امتثال المصارف الإسلامية لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، وتحديد أي من المجالات يمكن إدخال تحسينات عليها وبحث التحديات والثغرات والمعوقات التي تؤثر على تطوير المدققين الشرعيين الخارجيين بشكل من المهنية والخبرة والكفاءة للقيام بتقييم امتثال المصارف الإسلامية وتطوير برامج التدريب والتعليم لدعم الخبرة والكفاءة الشرعية لدى مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي وإلقاء الضوء على مدى الحاجة إلى رقابة وتنظيم مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بوجود هيئة تنظيم للإشراف على عمل المدققين الشرعيين الخارجيين ، وتحديد أي من التحديات والصعوبات والثغرات التي قد تعيق التركيز على مسؤولياتها لضمان محاسبة المراجعين عن أي أخطاء أو تناقضات في القيام بهذه الوظيفة في المستقبل .

الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان " مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها – دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين بفرنسا " (إيمان 2020) هدفت الدراسة للتعرف على مدى قيام المدقق الخارجي في فرنسا باتباع المراحل الأساسية التي تمكنه من تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها ، حيث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والاحصائي ، وتم اختيار عينة الدراسة من مزاولي مهنة التدقيق الخارجي في فرنسا بشكل عشوائي من 50 محافظ حسابات مسجلين للإجابة على الاستبانة.

أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن مخاطر التدقيق الخارجي من أهم المحددات التي يجب على المدقق الخارجي أخذها بعين الاعتبار عند إصدار رأيه حول القوائم المالية ، كما أن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تعتبر مخاطر خارج سيطرة المدقق ، على عكس مخاطر الاكتشاف التي يمكن للمدقق الخارجي السيطرة عليها من خلال اختيار الإجراءات المناسبة وحسن تطبيقها والتفسير السليم لنتائجها ، كما أنه يجب التعرف على الجوانب المحيطة بالمؤسسة داخلياً أو خارجياً وتحديد طبيعة نشاطها من أجل تحديد مواطن الضعف والتحريفات الجوهرية المتوقعة ، كما أن تقييم المدقق الخارجي لهيكل نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية السياسات والإجراءات المصممة له يعد من أهم المراحل في عملية تقييم مخاطر التدقيق الخارجي ، كما يجب على المدقق الخارجي تصميم واختيار إجراءات التدقيق المناسبة التي تمكنه من الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المتوقعة وإعطاء رأي سليم حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة في الحاضر والمستقبل بناء على تقييم لهذه المخاطر .

دراسة بعنوان " متطلبات تحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها في شركات أو مكاتب التدقيق وفق المعيار الدولي للتدقيق 220" (أسامة ، معمري وآخرون 2020) هدفت الدراسة إلى المساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة التدقيق والوصول بها إلى المستوى المطلوب من خلال إبراز مختلف المتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك وتفعيل الرقابة على أعمال التدقيق ، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة التدقيق ، حيث استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي والتحليلي ، بالإجابة على التساؤلات المختلفة للوصول إلى الأهداف من خلال تقسم الدراسة لثلاثة محاور أساسية ؛ المفاهيم الأساسية لجودة التدقيق ، ورقابة الجودة على أعمال التدقيق وفق المعيار الدولي للتدقيق 220 ، ومتطلبات تحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها في شركات أو مكاتب التدقيق . أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن جودة التدقيق تتجلى في الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها مما يحَّسن من أداء المدققين ويرفع من كفاءتهم ويعزز من استقلاليتهم ، وتحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها يتطلب تدعيم استقلالية المدقق الفكرية (الذهنية) الظاهرية والفعلية ، وتدعيم التأهيل العلمي والعملي الذي يساعد المدقق إلى المحافظة على استقلاليته والتزامه بالأسس والمعايير المهنية ، واعتماد دليل مراقبة الجودة في الشركة أو مكتب التدقيق يسمح بموجبه القيام بمهمة التدقيق وفق ما يتضمنه هذا الدليل ، واعتماد معايير خاصة بالرقابة على جودة التدقيق ، تتوصل كل هذه المتطلبات إلى تحقيق أهداف عملية التدقيق وتحسين مستواها واستمرارها .

وتطرقت دراسة (مشعل2020) بعنوان " توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي تقييم الواقع وخارطة الطريق المقترحة " (مشعل2020) إلى بيان مفهوم توحيد المرجعية الشرعية وتميزها عن مفهوم توحيد الفتوى أو الرأي الفقهي الواحد ، والدوافع لتوحيد المرجعية الشرعية والتي من أبرزها : اعتبارات الحوكمة ، والمخاطر ، والتصنيف الشرعي ، والمحاسبة ، والتدقيق المالي ، والقانونية والقضائية ، حيث استخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي ، وتبني أو تعديل المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى بيان الآثار الناتجة عن توحيد المرجعية الشرعية والتي من أبرزها؛ الفصل بين الفتوى والتدقيق ، وإعادة توصيف دور هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات ، وتنظيم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي ، وتقنين المالية الإسلامية .كما وضح البحث تقييم دور هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ببيان ثلاثة نماذج وهي: دور إشرافي بالكامل أو دور إشرافي في الجزء الذي لا تغطيه المرجعية الشرعية الموحدة، واستشاري في الجزء الذي تغطيه المرجعية الشرعية أو دور استشاري بالكامل كما هو في تجربة ماليزيا وإندونيسيا وتونس.

وناقش **Muzammil** (2020م) في دراسته بعنوان" انتظام التدقيق الشرعي على الأداء المالي للبنوك الإسلامية " قضية تقييم انتظام التدقيق الشرعي ومعرفة أثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في باكستان ، وتقليص الحد من مخاطر التدقيق الشرعي على المصارف الإسلامية وما ينعكس على الأداء المالي لها ، وتحديد التباين بين الكفاءة الحقيقية والمرغوبة للتدقيق الشرعي ومقارنتها مع التدقيق الداخلي والخارجي ، استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي والتحليلي واجراء المقابلات لعدد (15) بنك إسلامي حيث تم مقابلة الأشخاص المعنين لمدة 35-60 دقيقة ومحاورتهم في 15 سؤال، أظهرت الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها؛ بأن مدى تأثر غياب اللوائح والتعليمات والمعايير الشرعية على الأداء المالي، كما أن معايير التدقيق الشرعي لا تزال غير موجودة حاليا لدى المصارف الإسلامية في باكستان، وأن هناك فرقاً بين الممارسات الحقيقية والمطلوبة للتدقيق الشرعي والتدقيق التقليدي، كما أن المقابلات لعدد من المصارف الإسلامية التي شاركت في الاجابة عليها الأسئلة، تفضل وجود التدقيق الشرعي الخارجي لدعم الحوكمة الشرعية والحفاظ على الكفاءة في أنظمة المصارف الإسلامية، وضرورة تطوير المدققين الشرعيين لفهم الجانب الشرعي والقانوني لتحسين الأداء المالي ، وتحسين سمعة المصارف الإسلامية والحصول على رضا المتعاملين، وقد أوصت الدراسة إلى حاجة المصارف الإسلامية لتوحيد ممارسات التدقيق الشرعي من قبل صانعي القرار، ودور الهيئات الإشرافية والرقابية في مباشرة سلطتها للامتثال بالحوكمة الشرعية، والحث على التدريب المستمر للموظفين العاملين.

دراسة بعنوان " أهمية التدقيق الخارجي ضمن الآليات القانونية والتنظيمية للتكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية " (الجيلالي ، 2019) هدف البحث التعرف على الجوانب التنظيمية والقانونية والإدارية وبما تتضمنها من أدوات للتدقيق الخارجي لضمان الأداء الأمثل والاستمرارية في النشاط ، واعتماد التدقيق الخارجي كآلية محورية إلى جانب آلية الرقابة الشرعية لضبط وتقييم وتوجيه نشاطات المؤسسة ، حيث استخدم الباحث منهجية البحث الوصفي والاستقرائي. أظهر النتائج التي توصل إليه البحث التقنين الشامل الذي يخص جميع مجالات نشاط المصارف الإسلامية يعد الأرضية الصلبة للانطلاق في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الأهداف المسطرة ، وجود تنظيم إداري محكم واضح المعالم محددة للمهام والمسؤوليات وقابل للفهم والتطبيق يعتبر دعامة حقيقية لتنفيذ الاستراتيجية المرسومة من طرف إدارة المصرف الإسلامية ، التكامل بين الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي في المصرف الإسلامي يجب أن يكون إلزاماً يتقيد به كل من المراقب الشرعي والمدقق الخارجي أثناء عملية المراقبة والتدقيق لتجنب اختلاف الرأي الذي يصدره المدقق الخارجي ، الحرص على كفاءة المدقق الخارجي ونزاهته وإخلاصه وإلمامه بالجوانب الشرعية المتعلقة بمعاملات الصيرفة الإسلامية أمر ضروري للحد من المخالفات والأخطاء المؤثرة ، التدقيق الخارجي يعزز ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية.

دراسة بعنوان " التدقيق الشرعي الخارجي في ضوء معيار الحوكمة رقم (6) لأيوفي " (الصبيحات ،2018) هدف البحث إلى التعرف على دور التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الإسلامية من خلال معيار الحوكمة رقم (6) الصادر من الأيوفي وأثره وفق الإطار القانوني والتشريعات النافذة في الأردن وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في تحليل معيار التدقيق الشرعي الخارجي ، حيث استخدم الباحث منهجية البحث الوصفي والاستقرائي والتحليلي النقدي . أظهر النتائج التي توصل إليه البحث إلى توفير متطلبات ضرورية لتطبيق المعيار وهي ؛ إلزامية السلطات الرقابية بالمعيار ، وجود شركات تدقيق شرعي خارجي مستقلة بحيث يتوفر لديها كوادر مؤهلة ولديها خبرة وكفاءة في مجال التدقيق الشرعي الخارجي ، كما أن هذه المهنة بحاجة إلى تنظيم من قبل السلطات الإشرافية والرقابية وهي ؛ إقرار نظام للمدققين الشرعيين الخارجيين معزز بشروط ومزاولة المهنة ومنح الترخيص الخاص قانونياً وعلمياً ومهنياً ، إنشاء سجل للمدققين الشرعيين المرخص لهم تحت مظلة الجهات الإشرافية ، إقرار القواعد العامة للحصول على الزمالة في التدقيق الشرعي الخارجي ، إنشاء لجنة مراقبة جودة الأداء المهني ، إقرار دليل للرقابة النوعية على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ، ودليل للفحص الدوري ، ونظام للمساءلة والمحاسبة والجزاءات تجاه حالات الإخلال وغيرها .

وقد كانت لهذه النتائج التي قدمها الباحث في بحثه الأثر الكبير في تطبيقها من قبل مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين ، حيث تم إدخالها ضمن الحوكمة الشرعية الصادرة من البنك المركزي ، وهو ما يعزز

من هذه الدراسة الحالية ، كما أن هناك توصيات لم تؤخذ بعين الاعتبار وذات أهمية كبيرة سوف تؤخذ بعين الاعتبار من خلال هذه الدراسة الحالية.

دراسة بعنوان " مجالات تطوير جودة أداء مكاتب التدقيق الخارجي في بيئة الأعمال الأردنية " (الشحادة ، وعبشو، 2016) هدفت الدراسة إلى تحديد المجالات التي يمكن من خلالها تحسين جودة التدقيق الخارجي في بيئة الأعمال الأردنية ، حيث استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة لتوزيع الاستقصاء على (40) مدققاً للحسابات يعملون في (10) من مكاتب التدقيق المرخصة في مدينة عمان ، والمقابلات الشخصية وتدوين الملاحظات والاستفسارات والايضاحات أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن عمليات الرقابة على الجودة تتم فقط من خلال الرقابة الذاتية دون الاعتماد على أسلوب الفحص الخارجي لجودة أدائها ، وهي توافق على أن العوامل المرتبطة بعملية تنظيم المكتب يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة التدقيق ، كما أن مكاتب التدقيق تعتمد على تقنية المعلومات الحديثة دون اعتمادها على نظم الخبرة المتطورة التي تساعد المبتدئين على تأدية عملهم بكفاءة خاصة في تقيم أنظمة الرقابة الداخلية وتقدير مستويات الأهمية النسبية ومدى كفاية مخصصات الديون واتخاذ أحكام بمدى استمرارية المنظمة . كما أن تفعيل المساءلة القانونية على مكاتب التدقيق أصبح المدقق في بيئة الأعمال مسؤولا عن اكتشاف عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة ومسؤولا عن منع الانحرافات واكتشاف الخطأ والغش في البيانات المالية .

منهجية البحث :

المنهج الوصفي النوعي الذي يعنى بفهم الظواهر والمفاهيم من خلال الدراسات والتجارب والممارسات الفردية أو الجماعية وتحديد المشكلة بوضوح (الحسن، 1982) والتي تتطلب استكشافها تقييم مدى قيام مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤولياته تجاه المصارف الإسلامية في مملكة البحرين وفق الأهداف التي حددها الباحث والأسئلة التي سيتم الإجابة عليها واستخدام طرق جمع البيانات المناسبة لهذا البحث مثل المقابلات الشخصية التي استخدمها الباحث لمقابلة المختصين بالتدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي بالمصارف الإسلامية في مملكة البحرين وبعض أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والجهات الرقابية ومكاتب التدقيق الخارجي والجهات الإشرافية في بناء الإطار النظري من البحث، وفي عرض وتحليل البيانات بطريقة منهجية بفهم وجهات النظر وتجاربهم بشكل عميق لضمان جودة البيانات المجمعة عبر الأسئلة المفتوحة والمحددة بتسلسل منطقي والاستماع بغير المنطقي باستخدام الملاحظات التي قد يلاحظها الباحث أثناء المقابلات والتي تعد أداة مقبولة ضمن منهجية البحث العلمية خاصة إذا كانت لها علاقة بخبرة وخلفية الباحث ولها دور في مجال عمله في المصارف الإسلامية للتأكد من الفهم الصحيح للمشتركين وتشجيعهم على التعبير بحرية ثم

تحليلها وعرضها بما يتم التوصل إليه من نتائج ومناقشتها ودورها في هذه المسؤولية على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بإبداء رأيهم في امتثال المصارف الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية أثناء ممارسة وظيفته لهذه المهنة وانعكاسها على النتائج النهائية في إبداء الرأي المحايد حولها.

قسم النتائج والاستنتاجات من أداة المقابلات:

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لعينة البحث :

في البحث الحالي تم تحليل أعداد ونسب (المؤهل العلمي ، والمسمى الوظيفي ، وسنوات الخبرة) وذلك للوقوف على التوزيع النسبي لأعداد عينة البحث على النحو الآتي :-

المؤهل العلمي

يتضح من الجدول رقم (1) والذي يبين التمثيل النسبي لعينة البحث بناء على السؤال الأول عن المؤهل العلمي أن الأفراد الذين لديهم مؤهل دراسات عليا هم الأكثر عددا والبالغ (11) بنسبة بلغت (61%) بينما كان عدد الحاصلين على مؤهل جامعي بلغ (7) بنسبة بلغت (39%) وهو ما يعكس نوعية العينة المتخصصة بدرجات عالية من التعليم

الجدول رقم (1) : تحليل أعداد ونسب عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي

التفصيل	التصنيف	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	جامعي	**7**	**%39**
	دراسات عليا	11	%61
المجموع		18	%100

جاءت نتيجة المؤهل العلمي حسب ما تم اختيار عينة الأفراد للدراسات العليا لأفراد عينة البحث بنسبة بلغت (61%) ، وهي نسبة كبيرة ومهمة بأن المؤهل العلمي لهذه النسبة سوف تنعكس على النتائج التي يمكن استكشافها من خلال الأهداف والأسئلة التي طرقت إليه البحث ، وبالتالي سوف تجيب على التساؤلات والفرضيات التي يمكن أن تظهرها أداة المقابلات من أفراد العينة ، كما أن النسبة (39%) لعدد (7) من أفراد عينة المقابلات جاءت بمؤهل علمي جامعي والتي تعني بأن جميع عينة الأفراد لها مستوى تأهيل

جامعي فما فوق ولا يوجد مستوى علمي أقل من ذلك وهو ما قد ينعكس بشكل مؤثر وعميق حول المعلومات والبيانات التي سوف تحصل عليها أسئلة المقابلات من هذه العينة للمقابلات لاستكشاف مدى إلمام المدقق الشرعي الخارجي بأحكام الشريعة التطبيقية في ممارسته لوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي.

المسمى الوظيفي

يوضح تحليل الأعداد بناء على المسمى الوظيفي والموضح في الجدول رقم (2) أن أعداد الأفراد من المدققين الشرعيين (5) ، وعدد الأفراد من المراقبين الشرعيين (5) وعدد أعضاء هيئات الرقابة الشرعية (3) ، وعدد الأفراد من مسئولين التدقيق الشرعي الخارجي (3) ، وعدد الأفراد من الجهة الرقابية (1) ، وعدد أفراد من الجهة الإشرافية (1) .

الجدول (2) تحليل أعداد ونسب عينة البحث وفقا للمسمى الوظيفي

التفصيل	التصنيف	التكرار	النسبة %
المسمى الوظيفي	مراقب شرعي داخلي	5	%28
	مدقق شرعي داخلي	5	%28
	مسئول التدقيق الشرعي الخارجي	3	%16
	عضو هيئة شرعية	3	%16
	جهة مراقبة	1	%6
	جهة إشرافية	1	%6
المجموع		18	%100

فقد كانت عينة المسمى الوظيفي حسب ما تم اختياره من المراقبين الشرعيين عدد (5) بنسبة بلغت (28%) من أفراد العينة الإجمالية وهي نفس العدد والنسبة للمدققين الشرعيين الداخليين ، وهو الحال لاختيار عدد مسئولين من التدقيق الشرعي الخارجي (3) بنسبة (16%) وهي نفس النسبة لعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ، أما عدد الأشخاص من الجهات الرقابية والإشرافية فكان واحداً من كل جهة وبذلك فإن عدد أفراد العينة للمقابلات كانت إجمالي (18) وهو ما تم مقابلتهم بشكل شخصي ووجهت لهم الأسئلة التي صيغت

لكل فئة من فئات العينة وأخذت جميع المعلومات والبيانات على الأسئلة التي أعدت سابقاً وحكمت من قبل محكمين وهي ما انعكست على نتائج البحث بشكل مؤثر ونابع من واقع خبرة متخصصة وذات مسمى وظيفي في المصارف الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية والجهات الإشرافية والرقابية لاستكشاف مدى إلمام المدقق الشرعي الخارجي بأحكام الشريعة التطبيقية في ممارسته لوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي.

سنوات الخبرة

يوضح تحليل الأعداد بناء على سنوات الخبرة والموضح في الجدول رقم (3) أن أعداد الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة (16 فأكثر) هم الأكثر في التمثيل النسبي بين سنوات الخبرة الأخرى حيث بلغ عددهم (9) بنسبة بلغت (50%) ، يليهم الأفراد الذين بلغت سنوات خبرتهم (6-10) حيث بلغ عددهم (5) بنسبة تمثيل بلغت (28%) ، وأخيراً أن الأفراد الذين لديهم خبرة سنوات بين (11-15) بلغ عددهم (4) بنسبة بلغت (22%).

الجدول (3) : تحليل أعداد ونسب عينة البحث وفقا لسنوات الخبرة

التفصيل	التصنيف	التكرار	النسبة %
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	0	%0
	10-6	5	%28
	15-11	4	%22
	16 فأكثر	9	%50
المجموع		18	%100

جاءت نتيجة سنوات الخبرة حسب ما تم اختياره من عينة الأفراد التي تم تحديدها فقد كان في المرتبة الأولى لسنوات الخبرة لعدد (9) وهي التي تشكل نصف أفراد العينة بخبرة (16 فأكثر) وهي عينة من أفراد المقابلات الشخصية ليست بالهينة والتي سيثري من البحث لاستكشاف مدى إلمام المدقق الشرعي الخارجي عند ممارسته لوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ، كما أن هذه الخبرة لهذه العينة الكبيرة ستدلي بمعلومات وبيانات سوف تنعكس بشكل أو بآخر على نتيجة وتوصيات البحث ، كما أن النسبة الثانية لسنوات الخبرة من (11-15) سنة أي بنسبة بلغت (22%) وهي ليست بالنسبة القليلة وهي بالتالي سوف تنعكس على نتائج

البحث في الوصول إلى استكشاف مدى إلمام المدقق الشرعي الخارجي لأحكام الشريعة التطبيقية عند ممارسته وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ، كما أن النسبة الثالثة وهي بنسبة (28%) بخبرة لا تقل عن (6-10) سنوات وهي بالتالي خبرة جيدة جداً قد تؤثر في إثراء بيانات ومعلومات حول إلمام المدقق الشرعي الخارجي لأحكام الشريعة وسنتعكس على النتائج والاستنتاجات والتوصيات لهذا البحث.

ثانياً: تحليل البيانات والمعلومات لأسئلة المقابلات

ما مدى تأهيل الجهة التي تقوم بوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية

يوضح التحليل والفحص الواردة في الجدول رقم (4) لأفراد عينة الدراسة وعددهم (16) الذين وجه لهم هذا السؤال بأن رأي الأكثر من أفراد العينة ما نسبته (69%) والبالغ عددهم (11) بأن الجهة التي تقوم بالتدقيق الشرعي الخارجي غير مهيأة مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية ، إلا أن الرأي الآخر من بين أفراد العينة ما نسبته (31%) والبالغ عددهم (5) أكدوا بأن الجهة التي تقوم بالتدقيق الشرعي الخارجي مهيأة مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية.

الجدول (4) تحليل أعداد ونسب عينة الدراسة لجهة التدقيق الشرعي الخارجي بأنها مهيأة مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية

التفصيل	التصنيف	التكرار	النسبة %
الجهة التي تقوم بوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي	غير مهيأة مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية	11	%69
	مهيأة مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية	5	%31
المجموع		16	%100

وعليه يتبين بأن ما تم معاينته أثناء ممارسة مكاتب التدقيق الخارجي لوظيفية التدقيق الشرعي الخارجي لدى هذه العينة في مؤسساتهم بأن فريق العمل غير مهيأ مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية لممارسة نطاق عمله بشكل جيد علما بأن فريق العمل مهيأ مهنياً وفنياً من ناحية التدقيق وممارسته لهذه المهمة بجودة مهنية جيدة

جداً لكن من الناحية الشرعية كان هناك ضعف ملحوظ في أكثر المؤسسات الإسلامية التي تم تعيين مكتب للتدقيق الشرعي الخارجي فيها فإن النسبة التي أكدت عدم تهيأت فريق العمل من الناحية الشرعية هي الأكبر بلغت 69% من أفراد العينة ومعظمهم من الذين لهم علاقة مباشرة مع فريق التدقيق الشرعي الخارجي .

ما هي مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي الأساسية تجاه المؤسسة وما مدى اختلاف نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي عن الداخلي

يوضح التحليل والفحص لأفراد عينة الدارسة لمسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي الأساسية تجاه المؤسسة والموضح في الجدول رقم (5) بأن جميع أفراد العينة بنسبة (100%) والبالغ عددها (18) قد أجمعت على أن مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي الأساسية هي فحص وتأكيد التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية ، والمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) ، والمعايير الدولية ذات العلاقة ، ووفق الحوكمة الشرعية والقوانين والأنظمة واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي .

إلا أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (67%) والبالغ عددهم (12) أكدت بأن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي يفحص ويتأكد من التزام المؤسسة الإسلامية بالحوكمة الشرعية الصادرة من مصرف البحرين المركزي واللوائح والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية فقط ، ومدى تطابق المؤسسة مع هذه الأمور دون التأكد من التزام المؤسسة بالمعايير الشرعية وفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية لعدم قدرة فريق التدقيق الشرعي الخارجي على التمييز بين المسؤولية المشار إليها أعلاه .

إلا أن الرأي الآخر لأفراد عينة الدراسة ما نسبته (33%) والبالغة عددها (6) أكدت بأن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي تفحص وتتأكد من إلزام المؤسسة الإسلامية بفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية ، والمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي) ، والمعايير الدولية ذات العلاقة ، ووفق الحوكمة الشرعية الصادرة من مصرف البحرين المركزي .

الجدول (5) تحليل أعداد ونسب عينة الدراسة للمسؤولية الأساسية لوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي في المؤسسة الإسلامية

التفصيل	التصنيف	التكرار	النسبة %
المسؤولية الأساسية لوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي	تفحص التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات والمعايير الشرعية والمحاسبية والحوكمة الشرعية	6	%33
	تفحص التزام المؤسسة بالحوكمة الشرعية فقط دون الفتاوى والقرارات والمعايير الشرعية والمحاسبية	12	%67
المجموع		18	%100

كما يوضح التحليل والفحص لأفراد عينة الدارسة والبالغ عددها (13) للشق الثاني المتعلق بنطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي واختلافه عن التدقيق الشرعي الداخلي والموضح في الجدول رقم (6) يرى أفراد عينة الدارسة ما نسبته (77%) والبالغ عددها (10) بأن نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي لا يختلف عن نطاق عمل التدقيق الشرعي الداخلي إلا من حيث حجم العينات ، وأن الجهتين المعنيتين بفحص التزام المؤسسة بفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي واللوائح والقوانين والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية والإشرافية .

إلا أن الرأي الآخر من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (23%) والبالغ عددهم (3) أكدت أن نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي يختلف اختلافاً كبيراً من حيث المتطلبات ، وفحص التزام المؤسسة بفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية وفق المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن (أيوفي) ، ووفق المعايير الدولية ذات العلاقة ، والتأكد من التزام جميع الدوائر بالمؤسسة بالحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ، والتأكد من الجهاز والنظام الرقابي الشرعي الداخلي للمؤسسة والمكون من التدقيق الشرعي الداخلي ، وإدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي ، والهيئة الشرعية للمؤسسة والتزامها بمتطلبات الحوكمة الشرعية ، والأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية .

الجدول (6) تحليل أعداد ونسب عينة الدراسة لنطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي مع نطاق عمل التدقيق الشرعي الداخلي

التفصيل	التصنيف	التكرار	النسبة %
نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي والداخلي	يختلف نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي عن نطاق عمل التدقيق الشرعي الداخلي	3	%23
	لا يختلف نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي عن نطاق عمل التدقيق الشرعي الداخلي	10	%77
المجموع		13	%100

أولاً : استنتاجات البحث

جاءت النتائج متوافقة مع ما أثير في أسئلة البحث حول عدم تهيأت مكاتب التدقيق الخارجي مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية لممارستها وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ، حيث جاء رأي أغلبية أفراد عينة البحث بنسبة بلغت (69%) أكدوا من خلال تعاملهم بشكل مباشر أو غير مباشر بأن فريق التدقيق الشرعي الخارجي المعَيَّن لهذه الوظيفية غير مهيأ مهنياً وعلميا من الناحية الشرعية .

كما أشارت إليها دراسة (الصبيحات 2018) و (الدهلوي 2013) أن التأهيل العلمي والشرعي له دور كبير في فهم الجوانب الشرعية للمنتجات والاستثمارات والاتفاقيات وهيكلة المعاملات من الناحية الشرعية فأي ضعف من هذا الجانب يؤدي بالتالي إلى ضعف النتائج المرتقبة للمدقق الشرعي الخارجي ، الأمر الذي جعل بعض المؤسسات الإسلامية تستبدل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي لعدم تأهيل فريق العمل من الناحية الشرعية علمياُ ومهنياً . وأما المسؤولية الأساسية للتدقيق الشرعي الخارجي فقد جاءت أجمع أفراد عينة الدارسة بنسبة بلغت (100%) بأن مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي الأساسية هي فحص وتأكد التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية ، والمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) ، والمعايير الدولية ذات العلاقة ، ووفق الحوكمة الشرعية والقوانين والأنظمة واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي . إلا أن أفراد عينة البحث

بنسبة بلغت (67%) أكدت بأن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي لا تقوم بهذه المسؤولية الأساسية بل تفحص وتتأكد من التزام المؤسسة الإسلامية بالحوكمة الشرعية الصادرة من مصرف البحرين المركزي واللوائح والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية فقط ، ومدى تطابق المؤسسة مع هذه الأمور دون التأكد من التزام المؤسسة بالمعايير الشرعية وفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية لعدم قدرة فريق التدقيق الشرعي الخارجي على التمييز بين المسؤولية المشار إليها أعلاه وفق التقارير التي صدرت خلال الفترة السابقة من قبلهم .

وأما تقييم دور التدقيق الشرعي الخارجي في المصارف الإسلامية في مملكة البحرين ، فقد تبين من خلال النتيجة التي تم التوصل إليها بأن الدور الذي مارسته مكاتب التدقيق الخارجي لوظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ما زالت في بدايتها ، وتحتاج إلى وقت تراكمي كي تنضج لتصل إلى الجودة النوعية والجودة الشرعية بمهنية وكفاءة وخبرة عالية تتناسب مع المسؤولية التي أسندت إليها ، إلا أنها تعطي الجهات الرقابية والإشرافية والمساهمين ومجالس الإدارات والمتعاملين والمستثمرين نوعاً من الثقة والاطمئنان كونها جهة حيادية مستقلة، كما أشارت إليه دراسة (الجيلالي2019، Al Samara, Mohammad,et,al,2019) بأن التدقيق الشرعي الخارجي يعزز ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية لكن تحتاج إلى تطوير وتقييم من قبل الجهات الرقابية الخارجية على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي من وقت إلى آخر ، كما أشارة إليه الدراسة السابقة (إيمان 2020) لمعرفة قدرة المدقق الشرعي الخارجي على تقييم هيكل النظام الرقابة الشرعي الداخلي ، ومدى فاعلية السياسات والإجراءات والضوابط الشرعية المصممة لها ، وهي من أهم مراحل عملية تقييم مخاطر التدقيق الشرعي الخارجي ، كما يجب معرفة قدرة مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي على تصميم واختيار إجراءات التدقيق المناسبة التي تمكنه من الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الشرعية المتوقعة وقدرته على إعطاء رأي سليم حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة في الحاضر والمستقبل بناء على تقييمها لهذه المخاطر الشرعية .

الخاتمة:

من خلال ما أسفرت عنه عملية تحليل البيانات وما أشار إليه استنتاجات البحث ومناقشتها وتفسيرها ، أمكن للباحث صياغة بعض النتائج التي قد يكون لها الاستفادة للمسؤولين في الجهات الرقابية والإشرافية ، والمصارف الإسلامية ، ومكاتب التدقيق الخارجي المهتمين بالتدقيق الشرعي الخارجي ، من خلال تقييم مدى قيام مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بمسؤوليته تجاه المصارف الإسلامية في مملكة البحرين بما ينعكس إيجابياً على مستوى الصناعة المصرفية والحوكمة الشرعية ، ومن هذه التوصيات ضرورة التزام الجهات المعنية بالتدقيق الشرعي الخارجي بتطوير وتأهيل فريق العمل مهنياً وعلمياً من الناحية الشرعية للأعمال والمسؤولية المنوط بها لممارسة وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي وعدم الاكتفاء بشخص واحد ضمن فريق عمل التدقيق بتأهيله مهنياً

وعلمياً من الناحية الشرعية، كما يجب على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ممارسة مسؤولياتها حول التأكيد على التزام المصارف الإسلامية بفحص التزمها بالمعايير الشرعية وفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية ، وتطبيق الحوكمة الشرعية والقوانين واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية ، من خلال معيار الضبط رقم (6) المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ووجوب قيام الجهات الرقابية تقييم عمل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بشكل دوري لمعرفة قدرتها على تقييم هيكل النظام الرقابة الشرعي الداخلي ، ومدى فاعلية السياسات والإجراءات والضوابط الشرعية المصممة لها ، ومدى كفاءة وخبرة مكتب التدقيق على ممارسة التدقيق الشرعي الخارجي بجودة نوعية وجودة شرعية عالية ، ومعرفة طرق اكتشاف المخاطر الجوهرية الشرعية ذات المخاطر العالية في المصارف الإسلامية ، وهي من أهم مراحل عملية تقييم مخاطر التدقيق الشرعي الخارجي.

قائمة المصادر والمراجع:

References :

Usāmah, Mu‘ammarī. wa-Ḥamzah, Miftāḥ. wa-Jamāl, ‘Ammūrah. (2020). "Mutaṭallabāt Taḥsīn Jawdah al-tadqīq wa-taf‘īl al-Raqābah ‘alayhā fī sharikāt ao Makātib al-tadqīq wifqa al-Mi‘yār al-daolī li tadqīq 220". Majallat Dirāsāt mutaqaddimah fī al-mālīyah wa-al-muḥāsabah, al-mujallad (03), al-‘adad (02), 2020.

Īmān, ‘umayrash. (2020). "Madā qiyām al-mudaqqiq al-khārijī bitaqīm Makhāṭir al-tadqīq al-khārijī wa-al-istijābah la-hā – dirāsah taṭbīqīyah li-‘ayyinah min al-mudaqqiqīn alkhārjiyyīn bi-Faransā". Majallat al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Tijārīyah. mujallad 05. ‘adad 01. Mārs (2021).

al-Bank al-Markazī al-Kuwaytī. (2016). "Ḥaokamat al-Raqābah al-shar‘īyyah fī al-bunūk al-Kuwaytīyah al-Islāmīyah". al-Kuwayt, Daolat al-Kuwayt.

Jadiy, ‘Abd-al-Qādir. (2020). "Dawr al-Raqābah wa-al-tadqīq al-shar‘īyīn fī tajwīd ‘amal al-maṣārif al-Islāmīyah". Majallat al-‘Ulūm al-Islāmīyah wa-al-ḥaḍārah, al-mujallad 05, al-‘adad 02, 2020 Ṣ 71-86.

al-Ḥasan, Iḥsān. (1982). "al-Usus al-‘amalīyyah li-manāhij al-Baḥth al-ijtimā‘ī". Dār al-Ṭalī‘ah Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlā, sanat 1982.

Dihlawī, Yāsir. (2013). "sharikāt al-tadqīq al-shar‘ī al-khārijī – al-ḥājah wa-al-wāqi‘ wa-alṣūḥ" Waraqah muqaddimah fī al-Mu’tamar al-rābi‘ li-al-tadqīq al-shar‘ī, 23-24 Uktūbar 2013. al-Manāmah. Mamlakat al-Baḥrayn.

Al-dhahrāwī, Kamāl. wasrāyā, Muḥammad. (2001). "Dirāsāt mutaqaddimah fī al-muḥāsabah wa-al-murāja‘ah". al-Maktab al-Jāmi‘ī al-ḥadīth, al-Iskandarīyah.

al-Shāmirī, Muḥammad. (2018). "qirā'ah fī Mi'yār al-tadqīq al-shar'ī al-khārijī raqm 6 al-ṣādir 'an Hay'at al-muḥāsabah wa-al-murāja'ah lil-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah". Waraqah baḥth quddimat fī Mu'tamar Shūrá al-sābi' lltadqīq al-shar'ī, 16-18 Uktūbar 2018. 'Umān. al-Urdun.

Alshḥādah, 'Abd-al-Razzāq. wa'bshū, 'Imrān. (2016). "majālāt taṭwīr Jaodah adā' Makātib al-tadqīq al-khārijī fī bī'at al-A'māl al-Urdunīyah". Majallat al-Buḥūth al-iqtiṣādīyah wa-al-mālīyah, al-'adad 5 Jāmi'at Umm al-Bawāqī Juwān 2016.

al-Ṣubayḥāt, Maḥmūd. (2018). "al-ttadqīq al-shar'y al-khārijī fī ḍaoi' Mi'yār al-Ḥaokamah raqm (6) l'yūwfy". Mu'tamar Shūrá al-sābi' li attadqīq alshar'y. 'Umān-al-Urdun. 16-18 Uktūbir 2018.

'Aṭīyah, Allāh. (2017). "Mafāhīm al-Raqābah wa-al-tadqīq wa-al-murāja'ah wa-al-iltizām al-shar'ī bayna al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq". Waraqah muqaddimah bi alm'tamar al-sādis li-ttdqīq al-shar'ī 'alá al-bunūk wa-al-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah, Istanbūl, Turkiyā 7-9 Ibrīl 2017.

'Aṭīyah, Allāh. (2015). "al-tadqīq al-shar'ī al-mabnī 'alá al-makhāṭir". Mu'tamar al-tadqīq al-shar'ī al-khāmis, al-Manāmah, Mamlakat al-Baḥrayn 20-21 Ibrīl 2015.

Mash'al, 'abdālbāry. (2011). "istirātījīyah al-tadqīq al-shar'ī al-khārijī al-mafāhīm wa-ālīyat al-'amal – naẓrah mustaqbalīyah fī ḍaoi' ma'āyīr Hay'at al-muḥāsabah wa-al-murāja'ah lil-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah". baḥth muqaddam fī Mu'tamar al-tadqīq al-shar'ī bi-Mālīziyā, 10 Māyū 2011.

Mash'al, 'abdālbāry. (2020). "Tawḥīd al-marji'īyah al-shar'īyah lil-Ṣinā'ah al-mālīyah al-Islāmīyah 'alá al-mustawá al-daolī". Majallat al-Salām lī āl iqtiṣād al-Islāmī, al-'adad (1), Dīsembar 2020.

al-Jīlālī, Sa'dī. (2019). "Ahmīyat al-tadqīq al-khārijī ḍimna al-ālīyāt al-qānūnīyah wa-al-tanẓīmīyah lil-takāmul al-mu'assasī lil-Ṣinā'ah al-mālīyah wa-al-maṣrifīyah al-Islāmīyah". baḥth muqaddam fī al-Mu'tamar al-daolī al-Takāmul al-mu'assasī lil-Ṣinā'ah al-mālīyah wa-al-maṣrifīyah al-Islāmīyah, Jāmi'at Ḥasībah ibn Bū 'Alī bālshlf, al-Jazā'ir 17-18 Dīsembar 2019.

al-Ma'āyīr al-muḥāsabīyah, Hay'at al-muḥāsabah wa-al-murāja'ah lil-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah (ayufy). Mi'yār al-Ḥaokamah raqm (1) ta'yīn al-Raqābah al-shar'īyah wtkwynhā wa- taqwīrihā. (2021). al-Manāmah, Mamlakat al-Baḥrayn.

al-Ma'āyīr al-muḥāsabīyah, Hay'at al-muḥāsabah wa-al-murāja'ah lil-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah (ayūfy). Mi'yār al-Ḥawkamah raqm (2) al-Raqābah al-shar'īyah. (2021). al-Manāmah, Mamlakat al-Baḥrayn.

al-Ma'āyīr al-muḥāsabīyah, Hay'at al-muḥāsabah wa-al-murāja'ah lil-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah (ayūfy). Mi'yār al-Ḥawkamah raqm (6) al-tadqīq al-shar'ī al-khārijī. (2021). al-Manāmah, Mamlakat al-Baḥrayn.

al-Maʿāyīr al-sharʿīyah, Hayʾat al-muḥāsabah wa-al-murājaʿah lil-muʾassasāt al-mālīyah al-Islāmīyah (ayufy). al-Miʿyār raqm (29) ḍawabiṭ al-Fatwá wa-akhlāqīyātuhā fī iṭār al-muʾassasāt. (2021). al-Manāmah, Mamlakat al-Baḥrayn.

Kagermann H. Kinney, W. and Kuting. K.-(2008) Intenal Audit handbook (Z. Keil, Trans.) Springer-Verlag Berlin Heidelberg, USA-p4

Mohammad Falah Al Samara., Osama Abdulmunin Al Ali., & Jamal Hassan Al Afeef. (*2019*). The Impact of External Shari'ah Auditing on the Efficiency of Jordanian Islamic Banks Performance. *International Journal of Business and Management, 14*(*5*) ISSN *1833-3850* E-ISSN *1833-8119*.